التَّمييز

من كتاب المِنَح الإلهيّة بشرح المُقَدِّمة الفَخرِيّة

في علم النَّحو

لـعَبدِ الله بن عبد الرّحمَن بن مُوسَى الجَلوَتيّ (ت ١١٦٤هـ)

دراسة وتحقيق

م.م. انتصار هندي تبن بدر الخليفاويّ أ.د. محمد جاسم عبد السَّاطوريّ

الملخص:

تناول البحث دراسة وتحقيق (باب التمييز) من كتاب (المِنَح الإلهيّة بشَرح المُقَدِّمة الفَخرِيّة في علم النَّحو) لعبد الله بن عبد الرّحمن بن موسى الجَلوَتيّ (ت ١١٦٤هـ)، وتضمن البحث دارسة يسيرة عن حياة المؤلف، ومؤلفاته التي ورد ذكرها في المصادر، وشيوخه، ومنهجي في التحقيق، مع نماذج من صور المخطوط.

Summary:

The research dealt with the study and the realization of (distinction) from the book (divine grants by explaining the honorary introduction in grammar) to Abdullah bin Abdul Rahman bin Musa al-Jalwati (d. 1164 AH), and the research included a simple study on the life of the author, and his writings mentioned in the sources, and his elders, and methodology In the investigation, with models of manuscript images.

المقدمة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على من أُوتي جوامع الكلم، خيرِ من نطق وتكلّم، سيّدنا محمّد وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه من سائر الأُمم.

أمّا بعد:

إنَّ علم النحو هو عماد اللغة العربية وواسطة عقدها وقاعدة منارتها، والتحقيق هو اتجاه كثير من طلبة العلم في هذا العصر؛ إسهامًا في إحياء تراث أُمتنا العربيّة ونشر كُنوز ثقافتنا الإسلاميّة، وخدمةً متواضعةً في إثراء المكتبة اللغويّة، وإجلالاً لتراثنا، وتقديرًا لمصنفيها، وبعد البحث والتقصي حصلت على مخطوطة في علم النّحو ألا وهي: (المِنح الإلهيّة بشرح المُقَدِّمة الفَخريَّة في علم النّحو) لعبد الله بن عبد الرّحمن بن موسى الجَلوتيّ (ت١١٦٤هـ)، وأخترتُ منه (باب التمييز) تحقيقًا ودراسةً؛ ليكون موضوعًا لبحثي هذا.

ويتحدث هذا البحث عن التمييز وأحكامه، إذ تناول فيه مؤلفه تعريف التمييز وأحكامه، والعدد، و(كم) الاستفهامية والخبرية، وهو باب مهمٌّ من أبواب النحو العربي، لا بدّ لدراس العربية من معرفته والإحاطة به.

واقتضت طبيعة البحث أن يتألف من مقدّمة ومبحثين، جعلت الأوَّل منهما للدراسة، والتي تضمنت ترجمة لصاحب كتاب (المنح الإلهية)، وعملي في التحقيق، ونماذج من نسخ المخطوط، وخصصت الثاني لتحقيق باب التمييز.

المبحث الأول

أولًا: التّعريف بصاحب الكتاب:

لم تسعفني المصادر في الوصول إلى دراسة وافيّة للمؤلِف؛ لكني سأذكر ما وجدته–وإن كان نزرٌ لا يسد رمق الظمآن– وذلك من خلال ما وقفتُ عليه من كتب التراجم والطبقات.

اسمه ونسبه:

هو عبد الله بن الرّحمن بن موسى الجَلوتيَ الرّوميّ.

علمه وعمله:

كان إمامًا بمدينة القسطنطينية بجامع حمزة باشا بالقرب من بيك خانة وكَدِك باشا.

شيوخه:

تجدر الإشارة إلى أني لم أجد للمصنف شيوخًا وتلاميذًا فيما توفر لدي من مصادر وتراجم؛ لكن ورد في كتابه عالمان كان ينقل عنهما بقوله: "وكتب شيخنا"، و "أستاذي الشيخ"

- منصور بن علي بن زين العابدين المنوفي البصير، الشافعي،(ت ١١٣٥ هـ)، فقيه، محدث، ناظم مشارك في العلوم العقلية والنقلية،

ولد بمنوف، ونشأ بها، وتوفي وقد جاوز التسعين، من آثاره: نظم الموجهات في المنطق، وشرحها.[1]

- عيد بن علي القاهري الشافعي الشهير بالنمرسي (ت ١١٤٠هـ)، ، أخذ عن جماعة من الأئمة، وأخذ عنه جملة من الأفاضل، له: (حاشيه على خطبه شرح العصام على السمرقندية) في البلاغة، و(فتح القهار في منع البناء في حريم الانهار) في الفقه، توفي بالمدينة المنورة، ودفن بالبقيع[2]
- **مؤلفاته: :**
- المقدمة الفخرية في الاصطلاحات النحوية.
- المنح الإلهية بشرح المقدمة الفخرية، وهو شرح لكتابه الآنف الذكر، والذي قمنا بتحقيقه.
- التحفة المنيرة في منع إطلاق المطلق على وجود الحق للزوم بسطه إلى وجود الكائنات، وفرغ من تبييضه سنة (١١٣٩هـ).
- النبذة اليسيرة على حاشية القيرواني لشرح السنوسية.

وفاته:

توفي (رحمه الله) سنة ١١٦٤هـ=١٧٥١م.

ثانيًا:منهجه:

---

[1] يُنظر: معجم المؤلفين: ١٦/١١.

[2] يُنظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٢٧٣/٣، وفهرس الفهارس: ٨٠٥/٢.

١- **العناية بالحدود والمعاني اللغوية والاصطلاحية:** كان المصنف حريصًا على ذكر الحدود لغطة واصطلاحًا، ومن ذلك تعريفه للتمييز: (ويقال له: التَّفسير والمفسِّر والتَّبيين ، فهي مترادفة [ومؤلفة] ، وهو لغةً: فصل الشَّيء عن غيره . وفي الاصطلاح: هو اسم نكرة بمعنى (مِن)، مُبيِّن لإبهام اسم أو إجمال نسبة).

٢- **الشرح بالإعراب:** عمد الشارح إلى توضيح بعض عبارات شرحه بالإعراب بقصد الإبانة عن المعنى، ومن ذلك: (تقول: (كم درهمًا قبضتَه؟) فـ(كم): اسم استفهام مبتدأ، و(درهمًا): تمييز، وجملة (قبضته) خبر، و(كم رجلًا عندَكَ؟) فـ(كم): مبتدأ، و(عندك): ظرف خبره، ورجلًا: منصوب على التَّمييز).

٣- **شواهدهُ وطريقة عرضه لها:** استشهد الشارح بالآيات القرآنية، والحديث النبوي الشريف.

٤- **تضمين الباب بتنبيهاته:** حيث ضمّن المصنف باب التمييز بتنبيهاته؛ ليوضح للمبتدئين ما يرى فيه فائدة لهم.

ثالثًا: عملي في البحث:

-نسخت النص وقابلته على نسخة أخرى، ثم ضبطُّتُ ما يحتاج إلى ضبط.

-خرّجت ما فيه من شواهد وأمثلة ووثَّقتها.

-حققت ما فيه من مسائل وخلافات وناقشتها.

- استدركت على المؤلف ما فاته أو وَهِمَ فيه.

- أجملت في نهاية البحث مجموعة من النتائج.

- صنعت فهرسًا للمصادر والمراجع.

نماذج من صور المخطوط:

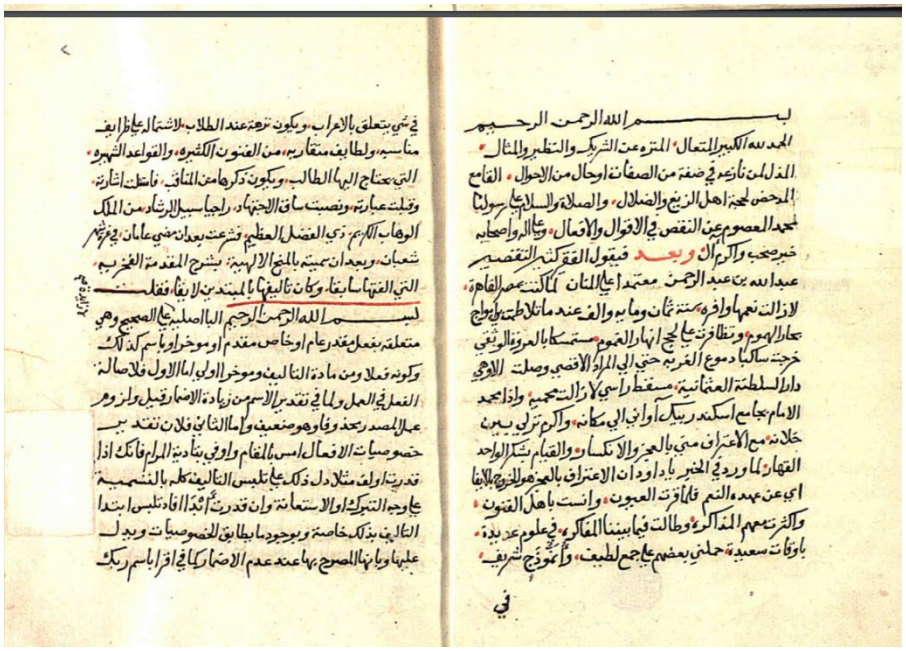

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

صفحة باب التمييز

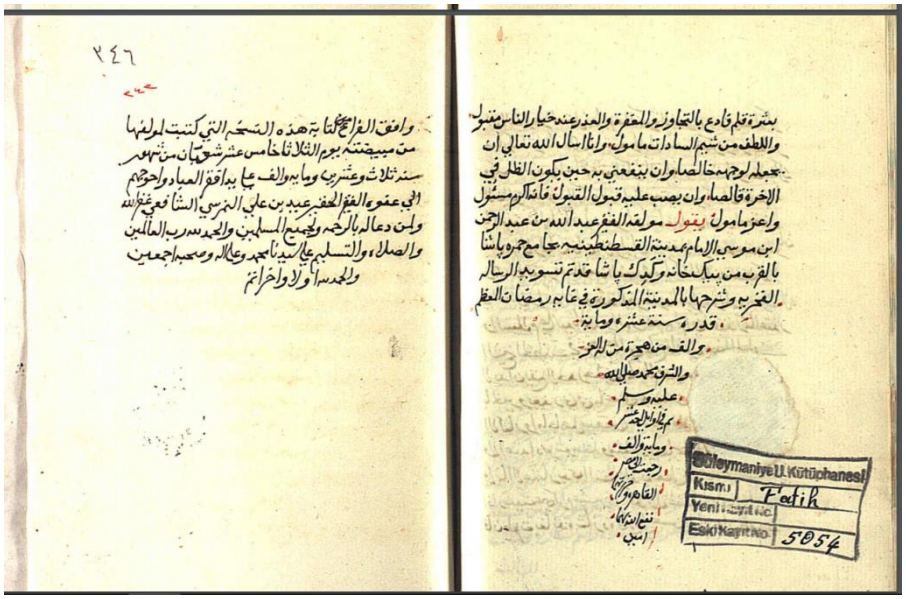
Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Fatih
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 5054

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

المبحث الثاني: النص المحقق

باب التَّمييز

ويقال له: التَّفسير والمفسِّر والتَّبيين[١]، فهي مترادفة [ومؤلفة][٢]، وهو لغةً: فصل الشَّيء عن غيره[٣]. وفي الاصطلاح: هو اسم نكرة بمعنى (مِن)، مُبيِّن لإبهام اسم أو إجمال نسبة[٤]، وبعضهم قيَّد الاسم بالصَّريح؛ ليُخرِجَ الجملة المؤوَّلة بالمفرد؛ لأنَّ التَّمييز لا يكون جملة، فخرج بقيد التَّنكير: (زيدٌ حسنٌ وجهَه)، بنصب (وجهه)[٥]، وبقيد بمعنى (مِن)، الحال، فإنَّه بمعنى (في)[٦]، وبالمبيِّن اسم (لا)، نحو: (لا رجلَ في الدّار)، فإنَّه بمعنى الاستغراقيّة لا المبيِّنة[٧].

فالأوَّل: وهو المبيِّن لإبهام[٨] اسم يقع في أربعة مواضعَ:

أحدها: العدد المركَّب، والملحَق بالجمع السّالم، والمعطوف، نحو: (أحد عشر كوكباً) [يوسف:٤]، و(عندي عشرون رجلًا)، و(عندي تسع وتسعون نعجةً)[٩].

وثانيها: المِساحةُ، نحو: (عندي شبرٌ أرضًا)، فـ(شبرٌ): اسم مبهم، و(أرضًا) تمييز[١٠].

وثالثها: الوزن، كـ(عندي رِطلٌ زيتًا)، فـ(رِطلٌ) اسم مبهم، و(زيتًا) تمييز[١١].

ورابعها: الكيل، نحو: (لي إرْدَبٌّ قمحًا)، فـ(إرْدَبٌّ)[١٢] اسم مبهم، و(قمحًا) تمييز[١٣]، وناصب التَّمييز في هذه المواضع الأربعة الاسمُ المبهم تشبيهًا /٢٧٠و/ بالمشتقّ[١٤].

والثّاني: وهو المُبيِّن لإبهام نسبةٍ، أي: إجمالها، يقع في أربعة مواضعَ أيضًا: أحدها: المنقول عن الفاعل، نحو: (اشتعلَ الرَّأسُ شيباً) [مريم:٤] أصله: اشتعلَ شيبُ الرَّأسِ، فحوّل الإسناد عن المضاف وهو (شيب) الذي كان فاعلاً وجُعِل تمييزًا، والباعث على ذلك أنَّ ذكر الشَّيء أوَّلًا مبهمًا، ثمَّ ذكره مُفسَّرًا أوقع في النَّفس.[١٥]

ثانيها: المنقول عن المفعول، نحو: (وفجرنا الأرض عيوناً) [القمر:١٢] أصله: وفجَّرنا عيونَ الأرضِ، فحُوِّل الإسنادُ عن المضاف وهو (عيون) إلى المضاف إليه وهو (الأرض) وجُعِل مفعولًا، وما كان مفعولًا وهو (عيون) جُعِل تمييزًا للنُّكتة السّابقة[١٦].

ثالثها: المنقول عن المبتدأ، نحو: (أنا أكثر منك مالاً) [الكهف:٣٤] أصله: مالي أكثرُ من مالِك، فحُوِّل الإسنادُ عن المضاف وهو (مال) إلى المضاف إليه وهو (الياء) فانفصلت، وجُعِل المبتدأ تمييزًا بعد إقامة الياء مقامه للنُّكتة المارّة[١٧].

رابعها: غير المنقول، نحو: (زيدٌ أكرمُ النّاس رجلًا)، وذلك لأنَّ (رجلًا) لا يصلُح في هذه الحالة لِأنْ يكون فاعلًا ولا مفعولًا ولا مبتدأ[١٨].

وقال بعضهم: يجب في تمييز النِّسبة أن يكون محوَّلًا، لكن حيثُ يتعذَّر التَّحويل مع خصوص فعل يُعتبر التَّحويل مع فعل آخرَ يلاقي ذلك الفعل في الاشتقاق، مثلًا: (امتلأَ الحوضُ ماءً)، لا يصحُّ أن يُقال: امتلأَ ماءُ الحوضِ، لكنَّه يصحُّ أن يُقال: ملأَ الماءُ الحوضَ، فهو حينئذٍ محوَّل عن /٢٧٠ظ/ فاعلِ فعلٍ آخرَ يلاقي هذا في الاشتقاق، وهذا مراد مَن التزمَ التَّحويل، ولعلَّه يُقدِّر أنَّ أصل: (زيدٌ أكرمُ النّاس رجلًا): زيدٌ كَرُمَت رُجوليَّتُه، فليُحرَّر.[١٩]

وناصب التَّمييز في هذه المواضع الأربعة المسند من فعلٍ أو شبهِه[٢٠]، ويجوز جرُّ التَّمييز إذا وقع بعد المقادير إنْ لم يُضَف إلى غيره، نحو: (عندي شبرُ أرضٍ)، و(قَفِيزُ بُرٍّ) و(منوا عَسَلٍ وتمرٍ)، بالإضافة فيها، فإن أُضيف الدّالُّ[٢١] على مقدارٍ إلى غير التَّمييز [وجب][٢٢] نصب التَّمييز، نحو: (ما في السَّماء قَدْرُ راحةٍ سحابًا)، ومنه قوله تعالى: (فلن يُقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبًا) [آل عمران:٩١][٢٣]، والتَّمييز الواقع بعد أفعل التَّفضيل إن كان فاعلًا في المعنى وجَبَ نصبُه وإلَّا وجب جرُّه بالإضافة، وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلُحَ لِأَن يكون فاعلًا اصطلاحًا بعد جعل أفعل التَّفضيل فعلًا، فتقول:

(أنتَ علا منزلُك وكثُرَ مالُك) في: (أنتَ أعلى منزلًا وأكثرُ مالًا)، فلمّا صحَّ أن يكون التَّمييز فاعلًا بعد جعل اسم التَّفضيل فعلًا وجب نصبه.[٢٤]

ومثال ما ليس بفاعلٍ في المعنى: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ)، و(هندٌ أفضلُ امرأةٍ)[٢٥].

وقيل: يجوز جرُّ التَّمييز بـ(مِن) إن لم يكن فاعلًا في المعنى ولا مفعولًا بحسب الأصل، ولا مميّزًا لعدد، فتقول: (عندي شِبرٌ من أرضٍ)، و(قفيزٌ من بُرٍّ)، و(منوان من عسَلٍ وتمرٍ)، ولا تقول: (طابَ زيدٌ من نفْسٍ) /٢٧١و/ ولا (غرسْتُ الأرضَ مِن شجرٍ)، ولا (عندي عشرونَ من دِرهمٍ)[٢٦] ، ويقع التَّمييز بعد كلِّ ما اقتضى تعجُّبًا، نحو: (ما أحسنُ زيدًا رجلًا)، و(أكرمْ بأبي بكرٍ أبًا)، و(للهِ درُّه فارسًا)، ولا يكون التَّمييز إلّا نكرةً، ولا يكون إلّا بعد تمام الكلام[٢٧].

فصل:

ممّا ينتصِب الاسم بعده على التَّمييز (كم) الاستفهاميّة، وهي اسم بدليل دخول حرف الجرِّ عليها، تقول العرب: (بكم درهمًا[٢٨] اشتريت؟) وهي بمعنى: أيِّ عددٍ، و يكون مميِّزُها مفردًا منصوبًا كمميِّز (أحدَ عشرَ) وعشرينَ وأخواتها[٢٩]، تقول: (كم درهمًا قبضتَه؟) فـ(كم): اسم استفهام مبتدأ، و(درهمًا): تمييز، وجملة (قبضته) خبر، و(كم رجلًا عندَكَ؟) فـ(كم): مبتدأ، و(عندك): ظرف خبره، ورجلًا: منصوب على التَّمييز[٣٠]، ولا يجوز جرُّ [تمييز][٣١] (كم) هذه إلّا إذا دخل عليها حرف جرٍّ، ويجوز عند الفرّاء والزَّجاج وإن لم يدخل عليها حرف جرٍّ[٣٢]، وممّا ينتصِب بعده الاسم على التَّمييز (كذا)، وهو على ثلاثة أوجه:

أحدها: إذا كانت كلمةً واحدةً مركَّبة من كلمتَينِ مكنيًا بها عن عدد مُبهمٍ، تقول: ملكتُ كذا درهمًا، فـ(كذا) في محلِّ نصبٍ على المفعوليّة بـ(ملكتُ)، و(درهمًا): تمييز لـ(كذا).[٣٣]

والوجه الثّاني: أن تكون كلمة واحدة مركَّبة من كلمتَينِ مكنيًا بها عن غير عدد، كما جاء في الحديث أنَّه يُقال للعبد: (أتذكر يومَ كذا وكذا، وفعلتَ /٢٧١ظ/ كذا وكذا)[٣٤].

والوجه الثّالث: أن تكون كلمتَينِ باقيتَينِ على أصلهما، وهما (كاف) التَّشبيه، و(ذا) الإشاريّة، تقول: (رأيتُ زيدًا فاضلًا وعَمرًا كذا)[٣٥]، وليس لـ(كذا) على الوجهينِ الأخيرَينِ تمييزٌ، ويجب نصب تمييزها على الوجه الأوَّل[٣٦]، وتستعمل مفردةً كما مرَّ في المثال، وتستعمل مكرَّرةً، نحو: (له عندي كذا وكذا درهمًا)، فـ(كذا): مبتدأ ومعطوف عليه، و(درهمًا): تمييز، و(له): خبر مقدَّم، و(عندي): حال، وتكون (كذا) للدَّلالة على التَّكثير، مثل (كأين)[٣٧]، وممّا ينتصب بعده الاسمُ على التَّمييز (كأيِّنٍ)[٣٨] بمعنى: عدد كثير، فهي كـ(كم) الخبريّة[٣٩]، نحو: (كأيِّنٍ رجلًا عندَك)، وإعرابه: (كأيِّن): في محلِّ رفع مبتدأ، ورجلًا: منصوب على التَّمييز، وعندك: خبره.

واعلم أنَّ (كأيِّنٍ) مركَّبة من (كاف) التَّشبيه و(أي) المنوَّنة[٤٠]، وجُعلت في معنى (كم) الخبريّة في الدَّلالة على التَّكثير، وإنَّما نُصِبَ مُميِّزُها لتمامِها بالتَّنوين، وقد يُجرُّ مميِّزها، نحو قوله تعالى: (وكأيِّنٍ من نبيٍّ) [آل عمران: ١٢٦]، ومميِّز كم الخبرية مجرورٌ، وقد يُنصب حيثُ تتعذَّر الإضافة، نحو: (كم في الدّار رجلًا)[٤١]، وتشترك (كم) الخبرية وكم الاستفهامية في خمسة أمور: الاسميّة، والإبهام، والافتقار إلى التَّمييز، والبناء، ولزوم الصَّد[٤٢]، وتفترقان في خمسة أمور:

أحدها: أنَّ الكلام مع الخبريّة محتَملٌ للصِّدق والكذب، بخلافه مع الاستفهاميّة.

ثانيها: أنَّ المتكلِّم بالخبريّة لا يستدعي /٢٧٢و/مِن مُخاطَبه جوابًا، بخلافه في الاستفهام.

ثالثها: أنَّ الاسم المُبدل مِن الخبريّة لا يقترن بالهمزة، بخلاف المُبدل من الاستفهاميّة، تقول في (كم)[٤٣] الخبريّة: (كم عبيدٍ لي خمسونَ بل ستُّونَ)، وفي الاستفهاميّة: (كم مالُكَ؟ أعشرونَ أم ثلاثونَ؟).

رابعها: أنَّ تمييز (كم) الخبريّة واجب الجرِّ، وتمييز الاستفهاميّة منصوب ولا يجوز جرُّه إلّا على مذهب الزَّجّاج والفراء كما قلنا، فإن قيلَ: لِمَ اختصَّ تمييزُ كم الخبريّة بالجرّ وتمييز الاستفهاميّة بالنَّصب؟ ولِمَ لم يُعكَس؟
قيل: إنَّ الجرَّ أولى بالخبريّة من النَّصب لما أنَّها نقيضة (ربَّ)؛ لكون (كم) الخبريّة للتكثير، كما أنَّ (ربَّ) للتَّقليل، فيجرُّ ما بعدها حملًا على (ربَّ) ، إذ مِن الكلّيات حملُ النَّقيض على النَّقيض.[٤٤]
والأمر الخامس: أنَّ تمييز الخبريّة مفرد أو مجموع[٤٥]، تقول: (كم عبدٍ ملكتُ)، و(كم عبيدٍ ملكتُ)، وتمييز الاستفهاميّة لا يكون إلّا مفردًا، نحو: (كم عبدًا ملكتَ؟) بفتح التّاء[٤٦].

و(كم الاستفهاميّة) و(كم الخبريّة) و(كأيِّنٍ) لها صدر الكلام، فلا تقول في الخبريّة: ملكتُ كم عبيدٍ، بتقديم الفعل، ولا في الاستفهاميّة: ضربتُ كم رجلًا، ولا عندك كأيِّنٍ رجلًا، بل تقدِّم ماله الصَّدارة، بخلاف (كذا)، تقول: (ملكتُ كذا درهمًا)، بتقديم الفعل.

فصل في العدد

تثبت التّاء في ثلاثة إلى عشرة مع المذكَّر، فتقول: عندي ثلاثة رجال إلى عشرة /٢٧٢ظ/ رجال[٤٧] وتحذف التّاء مع المؤنَّث، تقول: عندي ثلاث نسوة إلى عشر نسوة[٤٨]، والتَّأنيث والتَّذكير هنا بالنَّظر للمفرد، فرجال مفرده رجل، ونسوة مفرده مؤنَّث معنى، أعني: امرأة، ومن هنا يُعلَم أنَّ المنظور إليه في باب العدد مفرد الجمع، لا تأويله بالجمع ولا بالجماعة، بخلاف غير باب العدد كـ(باب الضَّمير)، فإنَّه يصحُّ فيه ذلك[٤٩]، وما قبل الثلاث وما كان على

وزن (فاعل) كثالث ورابع إلى العاشر، ولفظ (عشر) عند تركيبه مع أحد إلى تسعة يُذكَّر مع المذكَّر، ويُؤنَّث مع المؤنَّث، فتقول: واحد للمذكَّر، وإحدى للمؤنَّث، واثنان للمذكَّر، واثنتان للمؤنَّث.[٥٠]

وتقول للمذكَّر ممّا كان على وزن (فاعل): ثاني، ثالث، رابع، إلى عاشر، وللمؤنَّث: ثانية، ثالثة، رابعة، إلى عاشرة، وتقول في تركيب (عشر) مع (أحد) إلى (تسعة) للمذكر: (أحدَ عشرَ رجلًا)، و(اثنا عشرَ رجلًا)، و(ثلاثةَ عشرَ رجلًا)، و(أربعةَ عشرَ رجلًا) إلى آخره، وللمؤنَّث: (إحدى عشرةَ[٥١] امرأةً)، و(اثنتا عشرةَامرأةً)[٥٢]، و(ثلاثَ عشرةَ امرأةً)، و(أربع عشرةَ امرأةً)، إلى آخره.

تنبيه: تأنيث ثلاث إلى العشر مع المذكر وعكسه مع المؤنث باقيان مع تركيب عشرة مع ثلاثة إلى تسعة، نحو: (ثلاثةَ عشَرَ رجلًا)، و(ثلاثَ عشْرةَ امرأةً) /٢٧٣و/كما مرَّ، ومع العطف، نحو: (ثلاثةٌ وعشرون رجلًا)، و(ثلاثٌ وعشرون امرأةً)[٥٣]، وإنَّما لم يُترك تأنيث (عشر) كما تُرك تأنيث (ثلاثة) مع المؤنَّث في نحو: (ثلاثَ عشرةَ امرأةً)؛ لئلّا تفوت علامة التّأنيث بالكلّيّة[٥٤]، و(أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ)، و(إحدى عشرةَ) إلى (تسعَ عشرةَ) ما عدا (اثني عشرَ واثنتي عشرةَ) مركَّبةٌ للتَّخفيف، ومبنيّة لتضمُّن كلٍّ منها حرفَ العطف، فإنَّ أحدَّ عشرَ مثلاً متضمِّن الواو، والتَّقدير: أحدَ وعشرَ.[٥٥]

أمّا (اثنا عشرَ واثنتا عشرة) فإنَّهما مُلحقانِ بالمثنَّى فيُعربانِ بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا؛ لكونهما على صورة المثنَّى دون بقيّة أخواتهما[٥٦]، صرَّح به السُّيوطيُّ في نُكتِه على الألفيّة.

والتَّمييز في العدد إن كان منَ (الثَّلاثة) لـ(العشرة) فجمعٌ مضافٌ إليه مجرور[٥٧]، ومن أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ مفردٌ منصوبٌ[٥٨]، وتمييز المائةِ والألف مفردٌ مجرورٌ، تقول: (عندي مائةُ رجلٍ)، و(ألفُ رجلٍ)، فلو حُذف التَّمييز، أعني: المعدود جاز التَّذكير والتَّأنيث، مثلاً: إذا حذفتَ من قولك: (أربعةُ رجالٍ) لفظَ (رجال) جازَ تذكيرُ أربعةٍ وتأنيثُها[٥٩].

الخاتمة والنتائج:

من خلال تحقيق هذا الباب وصلت إلى ما يأتي:

– المصنف ينقل عمَّن سبقه كثيرًا، ولا يخرج عن ما تواضع عليه النحويون القدامى في باب التمييز.

- لم يذكر المصنف إلا شرطا واحدًا من شروط جر تمييز (كم) الاستفهامية، وأغفل الشرط الثاني، وهو أن يكون تمييزها إلى جانبها، كقولك: (بكم درهم اشتريت؟) و(على كم شيخ اشتغلت؟)، قال: ""ولا يجوز جرُّ [تمييز] (كم) هذه إلّا إذا دخل عليها حرف جرٍ، ويجوز عند الفرّاء والزَّجاج وإن لم يدخل عليها حرف جرّ".

- جزم المصنف بنتجة مفادها أن:" وتشترك كم الخبرية وكم الاستفهامية في خمسة أمور: الاسميّة، والإبهام، والافتقار إلى التَّمييز، والبناء، ولزوم الصَّد... وتفترقان في خمسة أمور..." في حين أن هناك فروق أخرى لم يذكرها المصنف بين كم الاستفهامية وكم الخبرية.

- لم يشر المصنف إلى المصطلحات الكوفية التي وردت، ففي بعض الأحيان يشير إلى تعدد المصطلح كما في التمييز قال: " ويقال له: التَّفسير والمفسِّر والتَّبيين " دون إشارة منه إلى أنها مصطلحات بصرية أم كوفية.

الهوامش:

[1] ويسمى مفسرا، وتفسيرا، ومبينا، وتبيينا، ومميزا، وتمييزا. يُنظر: المقتضب: ٣٢/٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٧٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٨٦، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦١، والهمع: ٤/ ٦٢.

[2] ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

[3] جاء في المحكم: "مَازَ الشَّيءَ مَيْزاً، ومِيزَةً، ومَيَّزَه: فَصَلَ بَعْضَه من بَعْضٍ، وفي التَّنْزِيلِ: {حتى يميز الخبيث من الطيب} [آل عمران: ١٧٩]" مادة (م ي ز): ٩٧/٩.

وفي اللسان: "ميز: الميز بين الأشياء. تقول: مزت بعضه من بعض فأنا أميزه ميزا، وقد أماز بعضه من بعض، ومزت الشيء أميزه ميزا: عزلته وفرزته، وكذلك ميزته تمييزا فانماز". مادة (ميز): ٤١٢/٥.

وفي القاموس: "مازه يميزه ميزا: عزله، وفرزه، كأمازه وميزه فامتاز وانماز وتميز واستماز، والشيء: فصل بعضه على بعض، وفلان: انتقل من مكان إلى مكان." ماة (ميز): ٥٢٦.

وفي التاج: "مازه يميزه ميزا: عزله وفرزه، كامازه وميزه. والاسم الميزة بالكسر، فامتاز وانماز وتميز واستماز، وكذلك أماز، وفي التنزيل العزيز: {حتى يميز الخبيث من الطيب} قرئ "يَميز" من ماز يميز، وقرئ " يُميز" من ميَّز يميز، وما ذكره المصنف من الأفعال كلها بمعنى واحد... وماز الشيء يميزه ميزا: فضل بعضه على بعض، هكذا في سائر الأصول الموجودة، والذي في المحكم: فصل بعضه من بعض، وهذا هو الصواب." مادة (ميز): ١٥/ ٣٤٠.

[4] كذا في أوضح المسالك: ٢٩٥/٢، ويُنظر: شرح شذور الذهب: ١٣٥-١٣٦، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٨٦، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦١، وشرح التصريح: ١/ ٦١٦، والهمع: ٤/ ٦٢.

[5] قوله: (بنصب وجهه) سقط من (ب).

[6] ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٠٨، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٧٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٦٨، وشرح شذور الذهب: ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ٢٨٦/٢، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦١، وشرح التصريح: ١/ ٦١٦، والهمع: ٤/ ٦٣.

[7] يُنظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٧٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٦٨، وشرح ابن عقيل: ٢٨٦/٢، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦١، وشرح التصريح: ١/ ٦١٦.

[8] في (ب): (بإبهام).

[٩]ينظر: المقتضب: ٣٢/٣،وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٦٩، وشرح قطر الندى: ٢٣٩، وشرح شذور الذهب: ١٣٧، وشرح ابن عقيل: ٢٨٧/٢، وشرح التصريح: ١/ ٦١٩.

[١٠]ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٠٧.، وشرح التسهيل: ٣٨٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٦٩/٢، وشرح قطر الندى: ٢٣٩، وشرح شذور الذهب: ١٣٨،وشرح ابن عقيل: ٢٨٧/٢، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦٢، وشرح التصريح: ١/ ٦١٩، والهمع: ٤/ ٦٢.

[١١]ينظر: الأصول في النحو: ٣٠٧/١.، وشرح التسهيل: ٣٨٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٦٩/٢، وشرح قطر الندى: ٢٣٩، وشرح شذور الذهب: ١٣٨، وشرح ابن عقيل: ٢٨٧/٢، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦٢، وشرح التصريح: ٦١٩/١، والهمع: ٦٢/٤.

[١٢] و(الإرْدَب): كَيْلٌ معرُوف بمصر، وهو أَرْبعة وَستُّونَ مَنًّا وذلك أَرْبعة وعشرون صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ وَالْجَمْعُ أَرَادِب. يُنظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: ١٤٠، ولسان العرب: مادة (ردب): ٤١٦/١.

[١٣]ينظر: الأصول في النحو: ٣٠٧/١، وشرح التسهيل: ٣٨٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٦٩، وشرح قطر الندى: ٢٣٩، وشرح شذور الذهب: ١٣٨وشرح ابن عقيل: ٢٨٧/٢، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦٢، وشرح التصريح: ١/ ٦١٩، والهمع: ٦٢/٤.

[١٤]ينظر: المقتضب: ٣٣/٣، وشرح التسهيل: ٣٨١/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٨٧/٢، وكما قال الأشموني: "وناصب التمييز في هذا النوع مميزه بلا خلاف." شرح الأشموني: ١/ ٢٦٢، وشرح التصريح: ١/ ٦١٧، والهمع: ٤/ ٦٤.

[١٥]ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٣، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٧٤، وشرح قطر الندى: ٢٤١، وشرح شذور الذهب: ١٣٨، وشرح ابن عقيل: ٢٨٧/٢، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦٢، وشرح التصريح: ٦٢٠/١، وشرح الأزهرية: ٤١، والهمع: ٦٧/٤-٦٨.

[١٦]ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٣-٣٨٤، وشرح قطر الندى: ٢٤١، وشرح شذور الذهب: ١٣٨، وشرح ابن عقيل: ٢٨٧/٢-٢٨٨، وشرح الأشموني: ٢٦٢/١، وشرح التصريح: ٦٢١/١.

[١٧] يُنظر: شرح قطر الندى: ٢٤١، وشرح شذور الذهب: ١٣٨، والهمع: ٦٧/٤-٦٨.

[١٨] يُنظر: شرح قطر الندى: ٢٤١، وشرح شذور الذهب: ١٣٨.

[١٩] يُنظر: شرح التسهيل: ٣٨١/٢-٣٨٢، والمساعد: ٥٨/٢.

[٢٠]ينظر: الأصول في النحو: ٢٢٢/١، وشرح ابن عقيل: ٢٨٨/٢، وشرح الآزهرية: ٤٢.

وفي هذه المسألة خلاف أشار إليه الأشموني بقوله: ٢٦٢/١: "وناصب التمييز في هذا النوع –عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم– هو العامل الذي تضمنته الجملة، لا نفس الجملة، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم، وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة، واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين." يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٧٧٥/٢–٧٧٦، وشرح التصريح: ١/ ٦١٧، والهمع: ٤/ ٦٩.

[٢١] في (ب): (للدال).

[٢٢] كذا في شرح ابن عقيل: ٢٨٩/٢.

[٢٣] النص منقول عن شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٨٩. وينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٠٧–٣٠٨، و٣٢١، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦٣، وشرح التصريح: ١/ ٦٢٢١، والهمع: ٤/ ٦٥–٦٦.

[٢٤] ينظر: المقتضب، ٣/ ٣٣، والأصول في النحو: ٢٢٢/١، ٢٢٥، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٨١، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٧١–٧٧٢، وشرح التصريح: ١/ ٦٢٣–٦٢٤.

[٢٥] النص منقول بتصرف عن شرح ابن عقيل: ٢٨٩/٢–٢٩٠، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦٤–٢٦٥، والهمع: ٤/ ٦٧.

[٢٦] في (ب): (ولا غرست الأرض من شجرٍ، ولا تقول: طاب زيدٌ من نفسٍ).

شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٩٢، وينظر ايضًا: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٣، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٦٩، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦٤، وشرح التصريح: ١/ ٦٢٥–٦٢٧

[٢٧] ينظر: الأصول في النحو: ٣٠٩/١–٣١٠، و١/ ٢٢٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٧٩–٣٨٠، وشرح الكافية الشافية: ٧٧٣/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٩٠/٢–٢٩١، وشرح الأشموني: ٢٦١/١، و٢٦٧، وشرح التصريح: ٦٢٣/١، والهمع: ٦٢/٤–٦٤.

[٢٨] في الأصل وب: (درهم) غير منصوبة.

[٢٩] قال المبرد: "ولم يجز أن تذكر جمعا؛ لأن الذي قبله قد تبين أنه جمع، وأنه مقدار منه معلوم... أنك إذا قلت: (عشرون) فقد أتيت على العدد، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس. " المقتضب:٣٢/٣–٣٤، ويُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٢٣، و١/ ٣١٥–٣١٦، وزعم الكوفيون أنه يجوز جمعه فتقول: كم عبيدا ملكت، وهذا لم يسمع، ولا قياس يقتضيه. ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣١٧، و١/ ٣٢٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٤١٨–٤١٩، وشرح الكافية الشافية: ١٧١١/٤، وشرح شذور الذهب: ١٣٧، و٢٤١، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٣٣، والهمع: ٤/ ٧٨–٧٩.

[٣٠] ينظر: الواضح: ١٦٦، وشرح قطر الندى: ٢٤٠.

[٣١] مابين المعقوفتين زيادة من (ب).

[٣٢] لم يذكر المصنف إلا شرطا واحدًا من شروط جر تمييز (كم) الاستفهامية، وأغفل الشرط الثاني، وهو أن يكون تمييزها إلى جانبها، كقولك: (بكم درهم اشتريت؟) و(على كم شيخ اشتغلت؟)، والجر حينئذ عند جمهور النحويين بـ(من)، والتقدير: (بكم من درهم؟)، و(على كم من شيخ؟) وزعم الزجاج أنه بالإضافة، وزعم الفراء أن الجر بعدها بـ(من) مضمرة. ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٠٨، و١/ ٣١٧-٣١٩، وشرح التسهيل: ٢/٤١٩-٤٢٠، وشرح الكافية الشافية، ٤/ ١٧٠٤-١٧٠٥، وتوضيح المقاصد: ٣/١٣٣٥، وشرح شذور الذهب: ١٣٧، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٣٣-٦٣٤، والهمع: ٤/ ٧٨-٨٠، و٤/ ٣٨٦.

[٣٣] يُنظر: الكتاب: ٢/١٧٠، والأصول في النحو: ١/٣٢٠، وشرح التسهيل، ٢/ ٤٢٢، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧١٠-١٧١٣، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٨٤، والهمع: ٤/٣٩٠.

[٣٤] أخرجه الترمذي في سننه، باب ما جاء في سوق الجنة، رقم(٢٥٤٩) عن أبي هريرة، بلفظ: "يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانٍ أَتَذْكُرُ يَوْمَ قُلْتَ: كَذَا وَكَذَا؟ فَيُذَكِّرُهُ بِبَعْضِ غَدْرَاتِهِ فِي الدُّنْيَا".

[٣٥] شرح الأشموني، ٣/ ٦٤٠، والهمع: ٤/٣٩٠.

[٣٦] ومميزها منصوب أو مجرور بـ(من) وهو الأكثر نحو (ملكت كذا درهما). يُنظر: شرح ابن عقيل: ٤/ ٨٤، والهمع: ٤/ ٨٦.

[٣٧] يُنظر: شرح التسهيل: ٢/ ٤٢٣-٤٢٤، شرح ابن عقيل: ٤/٨٤، وشرح الأشموني: ٣/٦٣٨، والهمع: ٤/٣٩٠.

[٣٨] أمَّا (كَأَيِّنْ) ففيها خمس لغات:

- أفصحها (كَأَيِّنْ) وهو الفصيح، وبه قرأ السبعة إلا ابن كثير.
- ويليها (كَائِنْ) على وزن (كاعِنْ) وبها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشِّعْر من الأولى، وإن كانت الأولى هي الأصل.
- الثالثة (كَأْيِنْ) مثل (كَعْيِن) بهمزةٍ ساكنة فـ(ياءٍ) مكسورة، وبها قرأ الأعمش وابن محيصن
- والرابعة: مثل: (كَيْعِنْ) بياءٍ ساكنة فهمزة مكسورة.
- الخامسة: (كَأَنْ) على وزن (كعن)، والمشهور الأول وهو الأفصح: (كَأَيِّنْ) وكثرة اللغات لكثرة الاستعمال. يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢/٤٩٥، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٧١١، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٦/٣١٥، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٣٩، والهمع: ٤/ ٣٨٩-٣٩٠.

[٣٩] يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٢٠، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٢٢، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧١٠، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٨٤، والهمع: ٤/ ٣٨٨.

[٤٠] يُنظر: الكتاب: ١٧١/٢، والأصول في النحو: ٣٢٠/١، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٢٢، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٣٨، "وقيل: الكاف فيها هي الزائدة، وقيل: هي اسم بسيط." الهمع: ٤/ ٣٨٨.

[٤١] ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٤٢٣، وشرح الكافية الشافية: ١٧١٠/٤، وشرح قطر الندى: ٢٤٠، وشرح ابن عقيل: ٨٤/٤، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٣٧، والهمع: ٤/ ٨٤-٨٥، و٤/ ٣٨٩.

[٤٢] وعدّها بعضهم سبعة أمور، وأضف إلى ماذكره المصنف الآتي:

- يجوز حذف مميزهما إذا دل عليه دليل، خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية.
- أنهما على حد واحد في وجوه الإعراب. يُنظر: شرح التسهيل: ٤٢٢/٢، وشرح ابن عقيل: ٨٤/٤، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٣٦.

[٤٣] قوله: (كم): سقط من (ب).

[٤٤] يُنظر: الأصول في النحو: ٣١٧/١، والواضح: ١٦٧، وشرح التسهيل: ٤٢٢/٢، شرح شذور الذهب: ٢٤١، وشرح ابن عقيل: ٨٤/٤، وشرح الأشموني: ٦٣٤/٣-٦٣٥، والهمع: ٣٨٦/٤.

[٤٥] بني تميم يجرون الخبرية مجرى الاستفهامية فينصبون مميزها، وإن كان جمعا. يُنظر: شرح الكافية الشافية:١٧٠٧/٤-١٧٠٨، والهمع: ٨٠/٤-٨٣.

[٤٦] ينظر: الأصول في النحو: ٣١٧/١- ٣١٨. وهناك فروق أخرى لم يذكرها المصنف بين كم الاستفهامية وكم الخبرية، ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠، وشرح الأشموني: ٦٣٦/٣-٦٣٧، والهمع: ٤/ ٣٨٦-٣٨٨.

[٤٧] قوله : (مع المذكر فتقول عندي ثلاثة رجال إلى عشرة) تكرر في الأصل.

[٤٨] ينظر: الأصول في النحو: ٤٢٤/٢، والواضح: ١١٦، وشرح التسهيل: ٣٩٧/٣-٣٩٨، وشرح الكافية الشافية: ١٦٦٣/٣، وشرح قطر الندى: ٣١٠-٣١١، وشرح ابن عقيل: ٦٧/٤، وشرح الأشموني، ٦١٩/٣، والهمع: ٥/ ٣٠٦.

[٤٩] ينظر: الأصول في النحو: ٤٢٨/٢، قال ابن مالك: "المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه، لا تذكير الجمع وتأنيثه، فيقال (ثلاثة حمامات) خلافا للبغداديين، فإنهم يقولون: (ثلاث حمامات) فيعتبرون لفظ الجمع، وقال الكسائي: تقول: (مررت بثلاث حامات)، و(رأيت

ثلاث سجلات)، بغير هاء، وإن كان الواحد مذكرا، وقاس عليه ما كان مثله، ولم يقل به الفراء." شرح التسهيل: ٣٩٨/٢.

[٥٠] ينظر: الأصول في النحو: ٤٢٤/٢-٤٢٦، وشرح التسهيل: ٤١٢/٢، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٨٥-١٦٨٦، وشرح قطر الندى: ٣١١، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٧٠-٧١، و٧٦، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٢٨، والهمع: ٥/ ٣١٥.

[٥١] قوله: (إحدى عشرة) سقط من (ب).

[٥٢] في (ب): (اثنى عشرة وامرأة بثنتا عشرة امرأة).

[٥٣] يُنظر: الواضح: ١١٦، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٠٠-٤٠١، وشرح الكافية الشافية: ١٦٧٠/٣-١٦٧١، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٧١.

[٥٤] يُنظر: شرح الأشموني: ٣/ ٦٢٣-٦٢٤، والهمع: ٥/ ٣١٠-٣١١.

[٥٥] ذكر النحويون أنّ أصل (أحد عشر) و(إحدى عشرة): هو (وَحَد عشر) و(وحدى عشرة)، فأبدلت واوهما همزة على غير قياس، ومن العرب من يقول: (واحد عشر) و(واحدة عشرة)، فيبنى عجز هذا المركب لتضمنه معنى الواو، وبني صدره لوقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في (ثلاث عشرة) وأخواته؛ ولشبهه بما هو كذلك في البواقي. يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٣١١-٣١٢، والواضح: ١١٧-١١٨، وشرح التسهيل: ٤٠٢/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٦٧٢/٣، وشرح ابن عقيل: ٧٢/٤، وشرح الأشموني: ٦٢٣/٣، والهمع: ٣١١/٥.

[٥٦] يُنظر: الواضح: ١١٨، وشرح التسهيل: ٤٠٢/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٦٧١/٣-١٦٧٢، وشرح ابن عقيل: ٧٢/٤، وشرح الأشموني: ٦٢٤/٣، والهمع: ٣١١/٥.

[٥٧] ذكر النحويون أنه لا يجوز (ثلاث مئات) ولا (ثلاث مئين) إلا في الضرورة. يُنظر: الأصول في النحو: ٣١١/١، والواضح: ١١٦-١١٧، وشرح التسهيل: ٣٩٤/٢-٣٩٦، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٦٧-١٦٦٨، وشرح شذور الذهب: ٢٤٠، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٦٨-٦٩، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٢١-٦٢٢، والهمع: ٤/ ٧٤.

[٥٨] ولا يجوز جمعه عند الجمهور، يُنظر: شرح التسهيل: ٣٩٢/٢-٣٩٣، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٢٥، وجوزه الفراء نحو: (عندي أحد عشر رجالًا)، و(قام ثلاثون رجالًا). ينظر: التذييل والتكميل: ٢٧٢/٩، والمساعد: ٦٨/٢، والهمع: ٧٥/٤-٧٦.

[٥٩] يُنظر: الأصول في النحو: ٣١١/١-٣١٢، والواضح: ١١٩-١٢٠، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٦٧، وشرح شذور الذهب: ٢٤١، وشرح الأشموني: ٦١٩/٣-٦٢٣، وشرح التصريح، ١/ ٦٢١، والهمع: ٧٦/٤، و٣٠٦/٥.

المصادر والمراجع:

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

٢. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، المحقق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

٥. تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١.

٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٩. شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري،(ت ٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.
١٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.
١١. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
١٢. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٣. شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة،ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
١٤. شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) اعتنى به محمد ابو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
١٥. شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣.
١٦. : القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط٨، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٧. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٨. لسان العرب، محمد بن مكرم، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣ – ١٤١٤ هـ.
١٩. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
٢٠. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط١، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).
٢١. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
٢٣. المقتضب، محمد بن يزيد، أبو العباس، بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.
٢٤. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.
٢٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ود: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٢٦. كتاب الواضح، أبو بكر الزبيدي الإشبيلي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق/ أ. د: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠١١م، المملكة الأردنية الهاشمية.